

خفيت هذه العلة على الحاكم فاستدركه انتهى قوله نحو العبد كذلك شيخ الاسلام زكريا في شرح الروض
وفتح العباب وقال الشارح في الامداد الشيخ بمتلثة فيمن من الرافى مشددة اسئلة الد ما قد انتهى ولم يبيده
بالبدن قوله فان جهرت بها كرهه اطلق الكراهة هناك ترى وقد كتمت الامتناع والتخفة والامتناع
الجواد المجمع للشارح فالرفيع والمرأة والحنى مطلقا فالسنة اسماع النفس فقط ويكره لها الجهر فقلنا انتهى
كذلك شيخ الاسلام زكريا في شرح البيهقي وشرح المنهاج والتبصير والامتناع
الرملي في شرح نظم الزيد وقال شيخ الاسلام في شرح الروض كما في قراءة الصلاة وفي جاشية الامتناع للشارح
كره الا ان كانت وحدها او محضه نحو محم انتهى وفي شرح العباب للشارح كما في قراءة الصلاة وهذه الامتناع
بها محضه المحارم وفي الخلو انتهى وعلى ذلك جرى الحال الرملي في شرح الامتناع والمنهاج وهو
مقتضى تشبيه ذلك بحالة الصلاة في شرح البيهقي وفي شرح الامتناع لا يبين ان ذلك فلا تفرق صورتهما
بمضمون الاجاب انتهى قوله على المعنى لعل الشارح بذلك الزان اكثر مما يتنا لم يتفرق ذلك فاقضوه
ذكرهم ذلك ندب رفع الصوت في التلبس المذكور كغيرها والافق على من نقل ذلك من امتنا وحده
ولاحظ مع في كتب الحديث ما يخالق هذا القوم صحيح البخاري باب رفع الصوت بالالهلال وذكر بسنده عن
انس رضي الله عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم بالبدنة الظاهر رديا والعصر يدى الحليفة كعقبتين وعقبتين
يصرفونهما مما جمعها فهدى السباقي يقتضى رفع الصوت بالتلبس الاول قال القسطلاني في شرح صحيح البخاري
في الحديث حجة الجمهور في استحباب رفع الصوت بالتلبس للرجل بحيث لا يضر بنفسه الخواتم من البيهقي عن
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل بيته وعرفه فقال لبيك حجة وعرفه وفي صحيح مسلم نحو الى غير ذلك من الامتناع
المفيدة لقوله ان يذكروا احرامهم به هل الاسرار المذكور فيها يطلب لمن يريد ان يذكروا احرامهم به في تلبسهم
غيره او يسير بها مطلقا ظاهر كلام الشارح في هذه الكتاب الثاني لانه اطلق ندب طلب الاسرار فيها
عطف على ذلك ندب ذكر احرامهم فيها وكذلك اطلق في شرح الرشد وهو ظاهر اطلاق شيخ الاسلام
في شرح البيهقي وشرح الروض والتبصير والمنهاج والتبصير والحال الرملي في شرح
على الامتناع والمنهاج والبيهقي والشارح في شرح العباب قضية ما في الجواهر عن الشيخ
محمد بن محمد بن الجهمي في الاول اذا سمعها ما احرامهم به والاحرام لكن اطلق الاستحباب وغيره عند
عدم الجهر فيها والذي يتجلى الاول انتهى كلام شرح العباب وعبارة القبول في الجواهر ولا يستحب ان
يذكر ما عينه في تلبسهم في اصح الوجهين وقال المشيخ ابو محمد هذا في غير التلبس الاول في الامتناع
التي عندنا يتبدل الا احرام فيستحب ان يسمي وجهها واحدا قال ولا يجهر بالتلبس الاول واليحيى في
يقصر على سماع نفسه بخلاف ما بعد هانته عبارة الجواهر ومجال الشاهد من قوله التي يسمي فيها
وهذا هو مقتضى كلام التفتة حيث قال يستل الاسرار بها لانه يبين فيها ذكر ما احرامهم به فطلب
الاسرار لانه وفوق بالاحرام انتهى وعقلوم ان الحكم يد وروى علمته وجود او عدم ما قوله
الثاني منه رواها المشيخان وغيرهما قوله ويجوز كسر ان على الاستيناف وفحواها تعليلا قوله اصح وان
لان من كسر قال المحذور والنعت لك على كل حال ومن فحواها قال تبيك بهذا السبب ولا يفدح في ذلك ان
قديرا على التعليق لانه خلاف المتبادر منها لان التعليق فيها مضمون من حيث ان الجملة استينافا وهي قد
تفيد ضمنا محذورا لا يحسن ذلك قولهم ان العزة للرجوع وقول الاستيناف ان الرخصي قد اعترض الشارح في
اختياره والفتوح رده الا ذري بان اختيارات الشارح لا تؤخذ من الرخصي ام لان اصحاب ادري
باختياره من غيرهم ولم ينقلوا ذلك عنه قوله عند قوله والملك التلا يوصلها بالما بعد هل
انها نفي لما قبلها كذا علمه في التفتة والاعباب قال الحال الرملي في شرح الامتناع وان بعد جاب قال

المجال في شرح الامتناع يؤخذ منها ان يسن الوقف على لبيك الثاني لما ذكرتم انتم وعبارة ابن عاتق في شرح الامتناع
ينبغي ان يستكت هنا على لبيك الثاني في سكتة لطيفة اخذت اما باق في نظيره وبدء بقوله لا شريك لك
لبيك واقول لا بعد الوقف قبل ان الحمد ليكون بعد من ايها التعليل قوله لا تقابل لبيك فقط اشار به ذلك الخطان
فيه قال في الجواهر قال في الامتناع ان يلى ثلاثا واختلفوا فيه على وجه اخر انها ان يكره قوله لبيك ثلاث
مرات وثانيتها يكره قوله لبيك اللهم لبيك ثلاث مرات وثانيتها يكره جميع التلبس ثلاث مرات قال النووي وهذا
الصواب والاولان فيما تغير التلبس انتهى كلام الجواهر قوله وهو متفق على ان يكره قوله لبيك ثلاث
مرات وثانيتها يكره قوله لبيك اللهم لبيك ثلاث مرات وثانيتها يكره جميع التلبس ثلاث مرات قال النووي وهذا
مبنى بل هو مقصود اصله لبي قلبت الغزاة مع الضمير قلب لوجه وعلى رده سيبويه بان لو كان كذلك
لما انقلب مع الظاهر بانه في قوله دعوتنا بنى مشورا فليته فلي يدى مشورا فلي في البيت باليا
وان يلى وعلى لا قلب مع الظاهر بانه فيقال لذي الباب وعلى زيد بقية الا ان على حالها وسيله منصوب
يعامل بالظهور فالابن هشام في التوضيح عامل لبيك من معناها قال في التوضيح على حد تعبدت حلو سوا اللغو
شرا وعجب انتهى قوله الاجابة خبر المتبادر الذي هو القصد وعبارة شرح الامتناع لابن عاتق والقصد
هنا كثيرا جازية الله على لسان ابن ابراهيم الخ قال الشارح في العباب فوق قوله فاقول بالحق ولا مانع من نداء
منها فنادى في جيبه من الاصطلاح والاحرام قوله انما عطف على ما عطف الخ قال ابن عاتق في شرح الامتناع المراد
من طاعتك ما نحن فيه من الحج ببيت المقدس المقام المطلقا وان كان البغ انتهى وعبارة هشام في التوضيح بقوله اقامة
على اجابته بقا اقامة انتهى وفي التفتة من لب اقامه اجاب اى اقامه على طاعتك بعد اقامته واجابته لا مرك
انما على لسان خليلك ابراهيم عليه الصلاة والسلام لما ياتي اول باب دخول مكة وحسبك محمد صلى الله عليه
وسلم بعد اجابته فلا خصص من عند ابراهيم الانية طوبى كامن تلبس بها اظها راجا بئذ ذلك انتهى وفي
الاعداد والمعنى والنهاية وشرح الامتناع لصاحبها من لبها لكان لها واب بالبا اذ اقامه الخ قال في
الاعباب وقيل من لب الشرايع والصبر اى اخلاصك او من اللب وهو العقراى عقلى وقيل مقبولك او من امرته
لبيت لولدها محبة لى اى محبة لك انتهى وفي القاموس او معناه محبة لك من امرأة لبة محبة لى وجهها وقال ابن
علاء في شرح الامتناع بجبهى وقيل معناها بجاهر ومقصودى ذلك التفتة حصة اقوال في ذلك قوله الكثير
التشنية قال ابن هشام في التوضيح وما يختص بغير الخاطب وهو مصداق ممتنة لفظا ومعناها التكرار قال
الازهرى في شرحه لانهم لما قصروا بها التكرار جملوا التشنية على ذلك لانها او تضعف العدد وكثره قوله
غير مكرهه كى يستحب ان يزيد عليها وفي التفتة والاعباب استحباب الامتناع بزيادة لبيك الركنى تزد
فلا يعاب بليد قوله ان ارادى ان اراد ان يكره التلبس ثلاثا هو الا فضل ندب له ما حذر الصلاة عليه
صلى الله عليه وسلم عنها وان لم يرد ذلك كان اراد الاقتصار على مرة ندب له الصلاة بعد ما فلا تنوق
الصلاة على تكرر التلبس ثلاثا ويجوز ان يكون المراد ان اراد ان يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم
والمعنى ان التلبس لا تنوق على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بل كل منهما سنة فان اقر بها
عليها وان اقتصر على التلبس اثبت عليها فقط دون الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ويجوز ان
ليكون مراده ان اراد الاكل صلى بعد كل ثلاث مرات من التلبس والافضل المستحب
بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بعد التلبس وان شئت مراتها ونسب على هذا الاحتمال الا خبر في
التفتة وعبارة التفتة ظاهرا المتن ان المراد بتلبسها ما ارادها فلوارادها مرات كثيرة لم
تسن له الصلاة ثم الدعاء الا بعد فراغ الكل وهو ظاهر بالنسبة لاصل السنة واما كالمها فينبغى
ان لا يحصل الا بان يصلى ثم يدعو عقب كل ثلاث مرات في التلبس ثلاثا ثم الصلاة ثم الصلاة